بتاريخ ١٩ / ١١ / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ الدرس [الخامس والأربعين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

بينات

❋ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❋

الحمد لله رب العالمين، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحمين

يقول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الحال

٣٣٢- الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَـ(فَرْداً أَذْهَبُ)

- الحال لا يكون عمدة، إنما يكون فضلا.

«مُنْتَصِبُ»: أي أن النصب ثابت له، ولازم له، **فلو قلت**: (زيدٌ قائم) فهذا وصف، أما **لو قلنا**: (إن رجلاً قائمًا) فهي وصف منصوب لـ(رجلا) لكنه لا يلزم النصب، فقد يأتي مرفوعًا (هذا رجل قائمٌ) فالصفة قد تكون منصوبة لكن لا تكون ملازمة للنصب، أما الحال فإنه يكون ملازمًا للنصب.

«مُفْهِمُ فِي حَالِ»: مقصود هذه العبارة هو الدلالة على الهيئة، فقد يكون التمييز كـ(لله دَرُّه فارسًا) فـ(فارسًا) هنا لا تدل على الهيئة، وإنما تدل على التعجب، فالدلالة على الهيئة تخرج التمييز.

- **يتلخص عندنا**: أن الحال وصفٌ فضلةٌ منتصب يدل على هيئة صاحب الحال.

«كَفَرْداً أَذْهَبُ»: مثال، والجملة أصلا: (أذهبُ فردًا) فـ(فردًا) حال من صاحبها وهو (أنا)، وتحققت فيه الشروط.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٣٣- وَكَوْنُـهُ مُنْتَقِـلاً مُشْتَقَّـا يَغْلِـبُ لكِـنْ لَيْـسَ مُسْتَحِقَّـا

- يعني: الحال يكون «مُنْتَقِلاً» أي: لا تكون ملازمة لصاحب الحال، **تقول**: (جاء زيدٌ ضاحكًا) فـ(ضاحكًا) حال من (زيد) لكنا صفة منتقلة.

«مُشْتَقًّا» أي: لا يكون جامدًا، وذلك «يَغْلِبُ» يعني في الغالب، وقد يأتي أحيانا ملازمًا لصاحبه أو جامدًا، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ فـ﴿ضَعِيفًا ﴾ حال ملازمة للإنسان، وبالنسبة للجمود: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ فهو جامد غير مشتق.

- إذا: الحال يغلب عليه أن يكون منتقلا مشتقًا لكن ذلك ليس مستحَقًا أو مستحِقًا كلاهما صحيح.

ثم بين متى يكون جامدًا فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٣٤- وَيَكْثُرُ الْجُمُوْدُ فِي سِعْرٍ وَفِي	مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
٣٣٥- كَـ(بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ)	وَ(كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أَيْ كَأَسَدْ

- يقول: يأتي الجمود في الحال السعر، أو في حال التشبيه، ثم ذكر مثالا على ذلك:

«بِعْهُ مُدًّا بِكَذَا» أي: (بِعْهُ مُدًّا بدرهم) مثلا، يعني: بعه مُدًّا مُسَعَّرًا بدرهم.

«يَدًا بِيَدْ»: يأتي الحال جامدًا كذلك إذا كان مفاعلة، (بعه يدًا بيد) أي: مُنَاجَزَةً.

«كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا» أي: مُشَبَّهًا بأسد.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٣٦- وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيْرَهُ مَعْنًى كَـ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

- يبين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحال يكون نكرة، ولا يكون معرفة، بخلاف صاحبه، فإن صاحب الحال يكون معرفة، فالحال: «إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ .. تَنْكِيْرَهُ مَعْنًى» تقول: (جاء زيدٌ راكبًا) ، (رأيت الطالب مسرعًا) فلاحظ أن صاحب الحال معرفة لكن الحال نكرة، وفي حالة ورود الحال معرفة فأَوِّلْهُ واعتقد أنه نكرة.

«كوَحْدَكَ اجْتَهِدْ»: فالجملة (اجتهد وحدك) فالجملة معرفة، لأنها أضيفت إلى ضمير، والضمير من المعارف، وما أضيف إلى معرفة فهو معرفة[1]، فنعتقد الجملة: (اجتهد منفردًا) فتصبح نكرة.

---

(١) أي نكرة تضاف إلى نكرة تكتسب التعريف، وأي نكرة تضاف إلى معرفة فإنها تكتسب التخصيص، فلو قلت: (كتابُ رجلٍ) هذه نكرة أضيفت إلى نكرة فلم تستفد التعريف ولا تزال نكرة، لكنه استفاد التخصيص، أي: قل الشيوع فيها، فلم يكن كتاب امرأة أو كتاب طفل، وإنما كتاب رجل، وبهذا نعرف أن المعارف لا تضاف، كالضمائر وأسماء الإشارة.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣٧- وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَـ(بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)

- هنا يبين المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن الحال –كما أشرنا في البداية– يكون مصدرًا، لكن هنا قال أنه يأتي مصدرًا منكرًا بكثرة، كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا﴾ ، ﴿وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا﴾، والمثال الذي ذكره المؤلف: « بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ» أي: (زيدٌ طلع بغتةً) فـ(بغتة) هنا حال، وهي مصدر.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٣٨- وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ
٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ ، أَوْ مُضَاهِيهِ كَـ(لَا يَبْغِ امْرُؤ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا)

- يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: إن صاحب الحال معرفة؛ لأنه تحدث عن الحال، وبين أنه نكرة، وهنا يتحدث عن صاحب الحال، تقول: (جاء الطالب مقبلا) ، (جاء المعلم مسرعـًا) ، (جاء زيدٌ راكبـًا).
- وأشار أنه أحيانـًا يأتي نكرة، لكن لابد له من مسوغ مثل المبتدأ ، ولهذا قال: «وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ» أي: صاحب الحال، ثم بدأ يذكر المسوغات فقال:

«إنْ .. لَمْ يَتَأَخَّرْ»: فإذا تأخر صاحب الحال عن الحال فإن هذا من مسوغات أن يكون نكرة، فلو قلت: (هذا قائمًا طالبٌ) فـ(طالب) صاحب الحال، وتأخر عن الحال، فسوغ ذلك أن يكون صاحب الحال نكرة.

«أَوْ يُخَصَّصْ»: إما بإضافة صاحب الحال، أو يوصف، ومثال الأول: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ فـ﴿أَرۡبَعَةِ﴾ صاحب الحال، وهو نكرة، لكنه خصص بالإضافة فساغ أن يكون نكرة، والوصف كـ: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآ﴾ فصاحب الحال: ﴿أَمۡرٍ﴾ وهو نكرة فخصص وساغ أن يكون نكرة.

«أَوْ يَبِنْ .. مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ اوْ مُضَاهِيهِ» يعني: إن يظهر من بعد نفي أو شبه نفي، وهو النهي والاستفهام، فإذا سُبِق صاحب الحال بنفي أو شبه نفي ساغ في هذه الحالة أن يكون نكرة، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ فالحال هنا جملة ﴿وَلَهَا كِتَابٞ .. ﴾ وهي نكرة، وصاحب الحال ﴿قَرۡيَةٍ﴾ وهو نكرة، ولها مسوغ وهو

أنها مسبوقة بنفي ﴿ وَمَآ ﴾، أما شبه النفي فذكر المؤلف مثالا له: «لا .. يَبْغِ امْرُؤ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلا» فـ«مُسْتَسْهِلا» حال، و«امْرُؤ» كذلك نكرة، سوغ لها النهي، فالنهي يشبه النفي.

ونواصل بإذن الله في اللقاء القادم

نسأل الله أن يفتح علينا وعليكم بالعلم النافع والعمل الصالح

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

